خـــــارج الحـــــدود

ميتشل يتحدث بلسان نتنياهو

■ حازم مبيضين

حين تصف الخارجية الأميركية مباحثات مبعوث واشنطن جورج ميتشل مع رئيس وزراء إسرائيل بأنها كانت إيجابية، وحين يؤكد المبعوث الأميركي أن بلاده تسعى للتوصل إلى اتفاق إطار يتم من خلاله إيجاد حلول وسط لتسوية قضايا الوضع النهائي والدفع بعملية السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ودعوته الجانبين لبناء ثقة جديدة والتدليل على الجدية، ويأمل في التوصل إلى نقاط مشتركة تسهم في استئناف المفاوضات المباشرة، وأنه سيسعى لتحقيق تقدم حقيقي في الأشهر المقبلة وسيعمل من أجل محادثات ثنائية جوهرية بشأن المستوطنات والحدود وعودة اللاجئين الفلسطينيين، فانه يعود مع إدارة أوباما إلى نقطة البداية، ويلغي كل جولات التفاوض المباشر وغير المباشر، وكأن الأمور هادئة وكأن على الفلسطينيين انتظار الفرج على يد نتنياهو الذي يجاهر باستحالة وقف الاستيطان الذي يصفه العالم كله بمن في ذلك الإدارة الأميركية بغير الشرعي وبأنه عقبة حقيقية أمام جهود السلام التي تتفرد واشنطن بقيادتها منذ فترة ليست قصيرة.

بنيامين نتنياهو بعد المحادثات مع ميتشل التي تصفها واشنطن بالايجابية، يرى وجوب التوصل إلى اتفاق إطار يمهد لتوقيع اتفاقية سلام بين الجانبين من شأنها أن تضمن السلام والأمن في المنطقة، وهو بذلك يتناغم مع ميتشل في محاولاتهما العودة إلى المربع الأول، وهما يحاولان القفز على الموقف الفلسطيني المتمسك بطلب وقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية بالكامل، إضافة لضرورة توفر مرجعية سياسية واضحة تشمل الإقرار بحدود دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية والاستعانة بقوة دولية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وأميركا وتل أبيب تسعيان للتهرب من فكرة تحرك دولي واسع لحماية العملية السياسية، وتحاولان شطب مفعول إعلان الاتحاد الأوروبي تنديده بالاستيطان، واستعداده للاعتراف بدولة فلسطينية، حين تكون الظروف ملائمة، وهذا بالتأكيد موقف متقدم، يؤكد أن ضم إسرائيل لأي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة غير شرعي، وأن الخطوة التالية ستكون اعتراف الاتحاد الأوروبي ودول العالم بدولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

مباحثات ميتشل تأتي عشية اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية للنظر في اتخاذ موقف إزاء المستجدات الأخيرة على مفاوضات السلام بعد الاستماع إلى عرض من الرئيس محمود عباس بشأن الاتصالات التي أجراها الجانب الفلسطيني مع الولايات المتحدة وبقية الأطراف المعنية قبل اتخاذ أي موقف عربي بشأن العودة إلى طاولة المفاوضات، وهي تأتي عشية اتصالات مكثفة تجرى مع الأطراف الدولية المعنية بشأن بلورة الموقف العربي قبيل انعقاد الاجتماع وتحديداً بشأن رفض إسرائيل تجميد الاستيطان وتخلي واشنطن عن جهودها لإقناع تل أبيب بوقف سياساتها الاستيطانية، ومن غير المتوقع أن تضغط لجنة مبادرة السلام على عباس للعودة إلى مائدة التفاوض بالشروط الاسرائيلية والاميركية وبما يستدعي اجتراح مقاربة جديدة قد تكون التوجه إلى مجلس الامن وتنحية الجهود الاميركية البائسة والملتزمة بالرؤى المتشددة لحكومة نتنياهو.

بالتوازي مع مواقف نتنياهو، أتحفنا إيهود باراك بعد حديثه عن إمكانية تقاسم القدس بين الاسرائيليين والفلسطينيين بالدعوة لتجاوز عقبة المستوطنات والشروع في مفاوضات مباشرة بشأن القضايا الأساسية بشكل يمكن من التقدم إلى الأمام، كما دعا ليبرمان إلى استئناف تلك المفاوضات من دون شروط مسبقة، وبشرنا باستعداد إسرائيل لتقديم المزيد من التنازلات، ولسنا ندري ماهي التنازلات التي يمكن أن يتفضل بها على الفلسطينيين وزير خارجية اسرائيل، ولعل الوزيرين يسعيان لتجاوز دعوة روبرت سيري منسق الامم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى تغيير الستراتيجية المعتمدة، بعد رفض إسرائيل تمديد تجميد الاستيطان، وحثه المجتمع الدولي على العمل بشكل موحد للتوصل إلى مفاوضات تؤدي إلى حل الدولتين، وتأكيد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية الخروج من المأزق الدبلوماسي الحالي، وإعلان قلقه من الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس المحتلة.

ليس تطرفاً إن دعونا السلطة الفلسطينية ولجنة المبادرة العربية الكف عن الاستماع لميتشل، بعد أن أثبت الرجل أنه يتحدث بلسان نتياهو ، وليس تطرفاً ولا ابتعاداً عن فكرة السلام إن توجهت السلطة الفلسطينية إلى المجتمع الدولي ووضعته ممثلاً بمجلس الامن أمام مسؤولياته، وطالبت العالم الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران على أن تكون عاصمتها القدس، فقد وصلت اللعبة الأميركية إلى نهايتها البائسة.

هل هي بداية لمواجهات أكبر؟

محللون: إقالة متكي تعكس وجود صراعات داخلية في مؤسسة الحكم الإيرانية

□ المدى / تقرير ومتابعة اخبارية

أثار القرار الصادر عن الرئيس الإيرانيّ الاسبوع الماضي والقاضي بإقالة وزير الخارجيّة منوشهر متكي، وتعيين – بالإنابة – رئيس البرنامج النووي الإيراني علي اكبر صالحي مكانه والذي وصفه متابعون للشأن الايراني بـ"الغريب" و"المتسرّع" ، تكهنات على نطاق واسع تؤكد بحسب محللين سعيا من أحمدي نجاد لتمديد فترة حكمه المثيرة للجدل تجاه ولاية ثالثة لا يجيزها الدستور الإيراني في صيغته الحاليّة.

التحليلات والتكهنات بشأن قرار الإقالة تعددت وتشعبت ، وبرغم الاختلافات في التقييم والتفسير، إلا أنّ الثابت بحسب المحللين في معظمها أنّ الإقالة تأتي على خلفيّة صراعات داخليّة يشهدها الفريق الحاكم المتشدد في جمهورية إيران الإسلاميّة ، لافتين الى ان المثير أنّ قرار الإقالة انه جاء في الوقت الذي تدخل فيه إيران مرحلة جديدة من المفاوضات مع الدول الستّ الكبرى بخصوص ملفها النووي، وهي مفاوضات وإن كانت بسقف توقعات منخفض، إلا أنّ "الابتسامات الدبلوماسية" العريضة المتبادلة بين طرفي المفاوضات تشير إلى شبه تهدئة من الجانبين مع تفاؤل كبير من الغربيين بانّ "الحلّ السلميّ والتفاوضيّ" لملف إيران النوويّ لازال متاحا رغم العقوبات المشدّدة التي فرضت العام الجاري على طهران.

وجاءت "الإقالة المفاجئة" لمنوشهر متكي عبر قرارين صدراً عن الرئيس نجاد يتضمنان "شكرا" للوزير المقال على العمل الذي قام به، و"تعيين" صالحي مكانه بالإنابة ، فيما لم يصدر أي تفسير لهذه الإقالة كما لم تصدر أي إشارات بشأن الخليفة المحتمل لمتكي الذي يجب أن يحظى بموافقة البرلمان.

وبحسب الانباء الواردة من طهران فانه تمت إقالة متّكي أثناء قيامه بزيارة رسمية للسنغال، وتفيد بعض التقارير إلى أنه "فَنّد" مزاعم إقالته ونفاها لأنه لم يعلم بها مسبقا، وخاطب نجاد وزيره المقال قائلا: " اشكر واقدر لكم عملكم وخدماتكم التي أديتموها طوال فترة عملكم في وزارة الخارجية... أمل أن تنال جهودكم الجزاء من عند الله وان تنجحوا في بقية حياتكم في خدمة شعب أمتكم الإسلامية".

ورجحت بعض المصادر أنّ إقالة متكي جاءت لسببين أولهما معركة الرئاسة المقبلة التي يبدو أن نجاد بدأ يستعدّ لها باكرا، وأول خطواتها إقالة غريمه متكي الذي لم يكن محسوبا على تيّاره ، اضافة إلى أنّ احمدي نجاد يريد أن يدعم حليفه سعيد جليلي وان يضع يده على السياسات الستراتيجية الخارجية والأمنية الإيرانية وهو ما يعني من وجهة نظر المحللين ان نجاد يعمل على تشديد قبضته على الملفات الخارجية والمفاوضات النووية والأمن القومي الإيراني ، وهو ما سيتحقق مع إدارة علي أكبر صالحي لوزارة الخارجية خلفا لمتكي، وسعيد جليلي كبير المفاوضين الايرانيين في الملف النووي في إدارة السياسات الخارجية .

ويذهب المحللون الى حد التاكيد أنّ إقالة متكي تعكس سعي محمود احمدي نجاد لاستبعاد حلفاء رئيس المجلس علي لاريجاني عن مواقع القرار في الإدارة الحالية من اجل إضعاف لاريجاني، وتجريده من عناصر قوته قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة، خصوصا أن متكي كان مدير الحملة الانتخابية للاريجاني ، مشيرين الى ان هذا الاستهداف للاريجاني، مقابل تقوية صفّ سعيد جليلي ليكون هو المرشح الأقوى لرئاسة الجمهورية الإسلامية للدورة المقبلة في حال أخفق الرئيس الحالي محمود احمدي نجاد في حمل المجلس التشريعي على تعديل الدستور للتجديد له لولاية ثالثة ، كاشفين عن ان إقالة متكي يمكن ان تكون إيذانا بفتح صراع الرئاسة المقبلة في الجمهورية الإسلامية، مع ما يعنيه ذلك من امكانية ادخال تعديلات على الدستور الإيراني الذي لا يجيز لأحمدي نجاد الترشح من جديد لولاية ثالثة إلا بعد تعديل فقرات منه .

ويعزّز جيمس رينولدز مراسل هيئة الإذاعة البريطانيّة " بي بي سي" في العاصمة الإيرانية طهران هذا الرأي بقوله إنّ إقالة منوشهر متكي "لم تكن مفاجئة نظرا لوجود صراع على السلطة فيما بين الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وبين عدد من الوزراء في حكومته بشأن الاهتمام أكثر بالسياسة الداخلية على حساب السياسة الخارجية" ، لافتا إلى أن متكي لم يكن عضوا في المحادثات التي جرت بشأن هذه القضية مؤخرا في جنيف ومن ثم فمن الصعب تحديد مدى تأثير إقالته على هذه المحادثات التي سوف تتواصل في كانون الثاني المقبل في اسطنبول بتركيا وقد لا يحضرها وزير الخارجية أيضا".

الناطق باسم الخارجية الايرانية قال في اعقاب اقالة متكي ، ان اقالة متكي لن تؤدي الى تغيير في السياسة الخارجية الايرانية ، مؤكدا ان "سياسات ايران الكبرى تحدد على مستويات اعلى ووزارة الخارجية تنفذ هذه السياسات ، لن نشهد اي تغيير في سياستنا الاساسية" ، مضيفا بالقول "لا اعتقد انه سيحصل اي تغيير في السياسة النووية والمحادثات" مع القوى الست بخصوص البرنامج النووي الايراني.

ومن الجدير بالاشارة ان علي اكبر صالحي الحائز على شهادة الدكتوراه من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة ، لعب منذ سبعينيات القرن الماضي، دوراً مهماً في برنامج طهران النووي الذي كان أحد أسباب التوتر الرئيسة بين بلاده والغرب بشكل عام، وواشنطن على وجه الخصوص، خلال السنوات الماضية ، وأصبح في عام ١٩٩٧ الوجه الدولي لبرنامج إيران النووي عندما تم تعيينه سفيرا لبلاده لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة ، وكان علي صالحي أن يدافع من خلال منصبه ذاك عن وجهة نظر ايران وما تراه حقا مكتسبا لها بتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، الأمر الذي تختلف معه طهران مع الغرب الذي يتهمها بتطوير الأسلحة النووية بغرض الحصول على أسلحة نووية ، إلاّ أن صالحي كسب خلال تلك الفترة احتراما وسط الدبلوماسيين الذين اختلفوا معه بشأن برنامج بلاده النووي، ولكنهم أعجبوا بطريقته الواقعية وبمهنيته لدى مقاربة تلك القضية الشائكة.

وعندما أخفق بالحصول على منصب وزير الخارجية الذي كان يود نجاد إسناده إليه منذ عام ٢٠٠٥، أمضى صالحي السنوات الماضية في موقع بعيد نسبيا عن الأضواء السياسية بشغله منصب نائب المدير العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، لكن اتقانه للغة العربية ساعده على أداء دوره ذاك بنجاح في المنظمة المذكورة، حيث تشكل الدول العربية كتلة أساسية فيها، إلى جانب الدول الإسلامية الأخرى.

أمضى صالحي فترة من شبابه الأول في مدينة كربلاء العراقية، التي ولد فيها، حيث أتقن العربية ووّثق علاقاته مع العديد من الأشخاص والجهات ، وقد ساعده هذا على فهم الثقافة العربية ومكنه لاحقا من لعب دور مهم بترميم وتحسين علاقات بلاده مع الدول العربية، والتي تمر بمراحل من التوتر والارتباك.

وقد سطع نجم صالحي مجددا على الساحة الدولية عندما تم تعيينه العام الماضي رئيسا لمنظمة الطاقة النووية الإيرانية، وبالتالي ليلعب دورا محوريا في المفاوضات الدائرة بين بلاده والمجتمع الدولي بشأن ملف بلاده النووي ، وبنجاحه باستئناف المحادثات بين بلاده والدول الكبرى في جنيف في وقت سابق من الشهر الجاري بشأن ملف إيران النووي، حقق صالحي نجاحا لافتا جدا على مسرح الدبلوماسية العالمي ، اذخرج صالحي، قبل يوم واحد من بدء تلك المحادثات، ليعلن عبر شاشات التلفزيون ان ايران نجحت، وللمرة الأولى، بتصنيع اليورانيوم المكثّف، أو "الكعكة الصفراء" التي تعتبر مكونا أساسيا في تخصيب اليورانيوم.

وقد اعتبر هذا التصريح مؤشرا قويا على أن إيران ستمضي قدما بتطوير برنامجها النووي، ولن تتراجع عنه برغم استئناف المفاوضات.

اما منوشهر متكي البالغ من العمر ٥٧ عاما فكان يُنظر اليه منذ تعيينه في منصبه وزيرا لخارجية بلاده على أنه أحد رموز التشدد في هرم السلطة في إيران، إلى أن اتضح الخلاف السياسي بينه وبين نجاد اخيرا ، وكلف نجاد متكي، وهو نائب في مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) بمهمة رئاسة الدبلوماسية الإيرانية في آب من عام ٢٠٠٥، في أعقاب فترة أمضاها في وزارة الخارجية سفيرا لبلاده في تركيا بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩، وفي اليابان بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨.

وفي عام ١٩٨٩، عاد متكي إلى طهران ليترأس قسم أوروبا الشرقية في وزارة الخارجية في ذلك العام، ومن ثم ليشغل منصب نائب وزير الخارجية، كما شغل دور المستشار بين عامي ١٩٨٤ و٢٠٠٤ ، وعرف عن متكي دفاعه الشرس عن ملف طهران النووي. كما دافع عن سياسة رئيسه نجاد في أعقاب سلسلة التصريحات المثيرة للجدل التي أطلقها خلال السنوات الماضية، كدعوته لـ"إزالة إسرائيل من خريطة العالم".

إلا أن التقارير عادت وتحدثت على مر الأشهر القليلة المنصرمة عن وجود خلاف بين نجاد ومتكي، لاسيما بعد اتضاح أثر حزمة العقوبات الدولية الرابعة التي فرضت على إيران.

ويتحدث متكي الإنكليزية بطلاقة، كما يتقن الأوردو والتركية، وهو أيضا حائز على شهادة جامعية في العلوم الاجتماعية من جامعة بنغالور في الهند، إضافة إلى شهادة جامعية أخرى في العلاقات الدولية من جامعة طهران منذ عام ١٩٩١ ، وكان متكي من بين المرشحين الذين تم انتخابهم أعضاء في أول مجلس للشورى عقب الثورة في عام ١٩٧٩.

وقد اعيد انتخابه أيضا عضوا في البرلمان في عام ٢٠٠٤، أي عندما عاد المحافظون وسيطروا على المجلس بعد أن تم منع آلاف المرشحين الإصلاحيين من خوض الانتخابات ، وقبيل تعيينه وزيرا للخارجية، كان متكي عضوا في المفوضية البرلمانية للأمن الوطني والسياسة الخارجية، وهي مفوضية نافذة تبنت مواقف حادة حيال قضايا عدة مثل الملف النووي الإيراني وقضايا ستراتيجية أخرى.

المجتمع الدولي يكثف تدخلاته في ساحل العاج

"باغبو" مازال مصراً على كرسي الحكم.. والبلاد على أبواب حرب أهلية طاحنة!

□ أبيدجان / متابعة اخبارية

تتزايد الضغوط الدولية التي يتعرض لها رئيس ساحل العاج الحالي لوران باغبو لاجباره على التنحي لصالح منافسه الحسن وتارا الذي اعترف له المجتمع الدولي بالفوز في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الشهر الماضي في وقت ازدادت فيه مخاوف المجتمع الدولي من سقوط البلاد في حرب اهلية طاحنة يمكن ان تهدد الاستقرار في منطقة القرن الافريقي .

فقد قال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي: إن على باغبو ان يتنحى "قبل نهاية الاسبوع الجاري" والا سيتعرض لعقوبات من جانب الاتحاد الاوروبي.

اما رئيس الحكومة الكينية رايلا اودينجا، فدعا الدول الافريقية الى ازاحة باغبو عن سدة الرئاسة بالقوة اذا تطلب الامر ذلك.

ويثير تمسك باغبو بالسلطة مخاوف في ساحل العاج من احتمال تجدد الحرب الاهلية التي شهدتها البلاد اوائل العقد الحالي ، وتصر الامم المتحدة والدول الافريقية والولايات المتحدة وغيرها من الدول على ان الحسن وتارا هو الفائز في الانتخابات التي جرت في الثامن والعشرين من الشهر الماضي.

ودعا قادة الاتحاد الاوروبي امس الاول الجمعة جيش ساحل العاج الى الولاء "للرئيس المنتخب ديموقراطيا" الحسن وتارا بينما يتصاعد العنف في البلاد.

وفي بيان صادقوا عليه عقب قمة بروكسل دعا القادة الاوروبيون "جميع القادة في ساحل العاج سواء كانوا مدنيين ام عسكريين اذا لم يفعلوا ذلك بعد، الى الولاء الى سلطة الرئيس المنتخب ديموقراطيا الحسن وتارا" ، مشيرين الى ان مدعي المحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو اوكامبو حذر من انه سيلاحق كل من يتحمل مسؤولية اعمال العنف الدامية في ساحل العاج ، مؤكدين مجددا "عزم الاتحاد الاوروبي على اتخاذ اجراءات معينة ضد كل من يريد مواصلة عرقلة احترام ارادة الشعب" في ساحل العاج.

وافادت مصادر دبلوماسية في بروكسل ان الاتحاد الاوروبي يعد لائحة تتضمن ما بين ١٨ الى ١٩ اسما، معظمهم من المقربين من لوران غباغبو ستقر عقوبات بحقهم مثل تجميد الحسابات وفرض القيود على التاشيرات.

من جانبه، يصر باغبو على ان نتيجة الانتخابات قد زورت من قبل المتمردين الذين يسيطرون على النصف الشمالي من البلاد منذ الحرب الاهلية التي دارت رحاها بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

وقال المتحدث باسم رئيس ساحل العاج المنتهية ولايته لوران غباغبو يوم أمس الاول الجمعة ان غباغبو ليست لديه نية للتخلي عن الرئاسة بعد الانتخابات المتنازع على نتيجتها التي اجريت الشهر الماضي ، في وقت قال مسؤول امريكي رفيع ان دولا افريقية وعدت غباغبو بتدبير "خروج سلس" الى المنفى في ظل الضغوط الدولية المتزايدة التي يواجهها من أجل التنحي.

وقال المتحدث الان توسان: ان "الرئيس غباغبو لن يذهب الى أي مكان، لقد انتخب لخمس سنوات ولن يترك السلطة الا في ٢٠١٥." ، مستنكرا دعوة الاتحاد الاوروبي الجيش للتمرد ودعم وتارا ، وقال "جيش ساحل العاج جمهوري وهو مخلص للمؤسسات في الجمهورية. دعوة الاتحاد الاوروبي غير مسؤولة بالمرة ومخزية ، "هذا يعني أن الاتحاد الاوروبي يدعو الى حرب أهلية في ساحل العاج."

واتهم المتحدث فرنسا وحلفاءها في الغرب بمحاولة تنصيب رجلهم في رئاسة ساحل العاج وقال: "فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي يريدون تنفيذ مؤامرة.. انقلاب دستوري.. ونحن نقول لا... لا يمكننا السماح لحكومات أجنبية بالتدخل في شؤوننا.

وقال الرئيس الفرنسي يوم امس الاول الجمعة "إن مصير باغبو وزوجته في يديهما، فاذا لم يتركا المنصب الذي يتمسكان به خلافا لرغبة الشعب العاجي بنهاية الاسبوع الجاري سيدرج اسميهما في قائمة العقوبات الخاصة بالاتحاد الاوروبي" ، اما اودينجا، فقال: إن على الاتحاد الافريقي ان "يتصرف بحزم".

ومضى رئيس الحكومة الكينية للقول: "يجب اجبار باغبو على الرحيل حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة المسلحة لأنه يعتمد على الجيش لقمع الشعب." ، وكان مبعوث الاتحاد الافريقي جان بينج قد وصل الى ابيجان يوم امس الاول الجمعة في محاولة للتوسط بين الجانبين المتخاصمين.

من جانبها، تعد مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة خطة طوارئ تحسبا لنزوح اللاجئين من ساحل العاج. يذكر ان اكثر من اربعة آلاف لاجئ قد نزحوا فعلا من ساحل العاج الى ليبيريا.

ونقل عن مسؤول امريكي بارز قوله إن الادارة الامريكية قد منحت باغبو مهلة لا تتعدى بضعة ايام للتنحي والا فستفرض عليه عقوبات مالية وسيمنع من السفر.

واضاف المسؤول بأن لباغبو واسرته " منازل عدة في دول عدة "، ولكنه قد يحرم من القدرة لاستخدام هذه المنازل في حال فرض عقوبات عليه ، وهي المعلومات التي اثارت دهشة واستغراب الكثير لدى سماعهم بهذه المعلومات، لأن باغبو كان يدعي الوطنية والتقشف.

وكان ٢٠ شخصا قد قتلوا على الاقل يوم الخميس الماضي عندما حاول انصار وتارا التوجه في مسيرة الى مقر التلفزيون الحكومي واصطدموا بالقوات الموالية لباغبو.

وقالت ناطقة باسم الاخير إن عشرة متظاهرين وعدداً مماثلاً من رجال الامن قتلوا في المواجهات ، وكان مسؤولون في معسكر الحسن وتارا قد قالوا إن عدد القتلى تجاوز الـ ٣٠.

مجلس الامن التابع للامم المتحدة كان قد حذر في وقت سابق الطرفين بأنهما يتحملان المسؤولية بموجب القانون الدولي عن اية هجمات قد تطال مدنيين.

ويقيم الحسن وتارا في احد فنادق ابيجان منذ الجولة الثانية من الانتخابات التي تقول اللجنة المشرفة عليها إنه فاز بها بنسبة ٥٤ في المئة مقابل ٤٦ في المئة لباغبو ، الا ان باغبو رفض الاعتراف بالهزيمة، اعقب ذلك اقدام المجلس الدستوري على الغاء نتائج الانتخابات في بعض المناطق الشمالية والاعلان عن فوز باغبو.

وفي الوقت الذي تركزت فيه اعمال العنف التي شهدتها البلاد صباح الخميس الماضي في ابيجان، اشارت تقارير وردت عصر ذلك اليوم الى انها بدأت بالانتشار الى مدن اخرى ، ويبدو ان متمردين سابقين من "القوات الجديدة" التي يتزعمها غيوم سورو حاولوا اقتحام مواقع تابعة للجيش قرب مدينة تيبيسو الواقعة الى الجنوب من خط وقف اطلاق النار الذي نص عليه اتفاق ٢٠٠٣ لانهاء الحرب الاهلية ، وكان الحسن وتارا قد رشح سورو لمنصب رئيس الوزراء في الحكومة التي ينوي تشكيلها في حال توليه الرئاسة.

الجنوبية تنفذ مناورة.. والشمالية تتوعد بالرد

"برميل البارود" في شبه الجزيرة الكورية قاب قوسين أو أدنى من الإنفجار!

□ يونيبونج / متابعة اخبارية

من المتوقع ان تكون قوات مشاة البحرية الكورية الجنوبية قد بدأت امس السبت مناورة بالذخيرة الحية قبالة الساحل الغربي ، ما لم تكن الظروف الجوية في المنطقة سببا لتأجيلها الى موعد آخر ، على الرغم من تهديد من كوريا الشمالية بشن هجوم جديد ودعوة بكين للكوريتين بضبط النفس.وقال بيل ريتشاردسون حاكم ولاية نيو مكسيكو الذي سبق أن قام بدور الوسيط مع كوريا الشمالية: ان الوضع بين الكوريتين مثل "برميل بارود" وحث كوريا الشمالية على "ضبط النفس لاقصى درجة" واضاف: انه يتعين عليها السماح باجراء المناورات العسكرية الكورية الجنوبية. وقال محللون انهم يتشككون في أن تنفذ كوريا الشمالية تهديدها الذي اعلنته يوم امس الاول الجمعة مما ادى لاضطراب في اسواق المال اثر توعد الجنوب برد انتقامي ضد اي هجوم من بيونغيانغ.

وقال الجيش الكوري الجنوبي ان المناورة المزمع اجراؤها من ١٨ الى ٢١ كانون الاول ستمضي قدما قبالة جزيرة يونيبونج الصغيرة الواقعة على بعد ٨٠ كيلومترا قبالة الساحل والتي شهدت قصفا كوريا شماليا الشهر الماضي ، وذكر ضابط في مشاة البحرية طلب عدم نشر اسمه "لن نصدر اي بيان بشأن خطتنا باستثناء الصحفيين الموجودين على الجزيرة وسيتم أخطارهم قبل ذلك بساعتين او ثلاث."

ونقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للانباء عن مسؤولين عسكريين قولهم ان الضباب والرياح السريعة قد تؤجل المناورة الى ما بعد يوم السبت ، وينتاب القلق نحو ١٦٠٠ من سكان الجزيرة التي يتمركز بها نحو الف عسكري بشأن احتمال وقوع هجوم وشيك لكوريا الشمالية وفضلوا مغادرتها.

وقالت كوريا الشمالية يوم امس الاول الجمعة انها ستضرب بقوة اكبر من القصف الذي قامت به الشهر الماضي والذي اطلقت فيه ١٧٠ قذيفة مدفعية على جزيرة يونيبونج مما ادى الى سقوط اربعة قتلى، وردت كوريا الجنوبية باطلاق ٨٠ قذيفة.

ويوم امس شنت سائل الاعلام في الشمال هجوما شديدا جديدا على الجنوب اثر تعهده التعاون مع الولايات المتحدة وتوعده بالانتقام في حالة حدوث قصف جديد ولمحت الى ان مثل هذه الخطوة ستقود لاندلاع نزاع نووي.

وجاء في مقالة نشرتها الصحيفة الرسمية لحكومة الشمال مينجو جونسون "انه اقدام على الانتحار اشبه بحفر القوى المحافظة في الجنوب قبرها بنفسها .. حين تتعاون مع عناصر خارجية لمحاولة الحاق الاذي باهليها". ووجهت الصين الداعم الرئيس للشمال نداءً جديدا يوم امس حثت فيه على ضبط النفس وقالت ان اي صدام جديد بين الكوريتين يمكن ان يزعزع الاستقرار في المنطقة.

وقالت جيانج يو المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ان" الوضع في شبه الجزيرة الكورية معقد وحساس الان بشكل خاص والصين تشعر بقلق بالغ." مضيفة ان "الصين تعارض بحزم من دون ادنى لبس أي اجراءات يمكن أن تؤدي الى تدهور وتصعيد في الوضع وتدمير السلام والاستقرار الاقليميين."

ودعت روسيا كوريا الجنوبية الى الغاء خطط المناورة واستدعت سفيري كوريا الجنوبية والولايات المتحدة للتعبير عن "القلق البالغ" ازاء المناورة المقررة.

ووصف ريتشاردسون الذي يقوم بمهمة خاصة لتهدئة التوتر الوضع بانه مثل "برميل بارود" وحث كوريا الشمالية على السماح لكوريا الجنوبية بالمضي قدما في المناورة.

وقال ايضا ريتشاردسون لشبكة (سي .ان.ان) عبر الهاتف "هناك احتمال كبير لحدوث سوء تقدير." ، مضيفا لقد "قمت بحثهم على ضبط النفس لاقصى درجة..دعوا الامور تهدأ، دعوا المناورات تجري."